إشـــراقات مايـــو المجيـد

عايدة حسن عاشور

■ كلما مر عام من الزمن الوحدوي ازداد وطن الثاني والعشرين من مايو تلألؤاً وازدهاراً ومع قدوم العيد السابع عشر لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة تبدو وبدون أدنى شك ملامح بناء المجتمع اليمني الجديد بارزة للعيان وتلوح في الأفق تباشير الخير والنماء على الرغم من كل محاولات اعداء الوحدة والديمقراطية الرامية الى تمزيق وحدة الوطن واقلاق أمنه واستقراره.. ولكنها سرعان ماتمنى بالفشل وتصاب بخيبة الأمل أمام صمود وارادة شعبنا في بناء وحدته والدفاع عنها والذود عن منجزاتها ومكتسباتها الوطنية الكبيرة بفضل ارادة الجماهير اليمنية وحنكة واقتدار القيادة السياسية الحكيمة بزعامة ابن اليمن البار فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية-حفظه الله- هذا القائد الذي استطاع بكل همة واقتدار الخروج بوطنه وشعبه الى بر الأمان وتحقيق مكاسب جبارة لم يسبقه إليها من تعاقبوا قبله على كرسي الحكم، وفي عهده تحققت وحدة الوطن وأعلنت الديمقراطية وحرية الرأي وتم ترسيم الحدود مع الجيران بالطرق السليمة ولغة الحوار والتفاهم وفي عهده لاحت معالم النهضة العلمية والثقافية والاقتصادية والانمائية وصارت اليمن في ركاب الدول التي اختطت طريق التقدم والبناء ومع تحقيق تلك المنجزات فجرت القوى المعادية للتقدم والحرية آخر ماتمتلكه من مكائدها الدنيئة لهذا الشعب بما قامت به من احداث مؤسفة في محافظة صعدة الحبيبة وما ارتكبته من جرائم بحق أبناء شعبنا وعلى الرغم من محاولاتها زرع الفتن واثارة النعرات الطائفية والمذهبية إلاّ انها لايمكن ان تحقق أطماعها لأنها تهدف الى تمزيق وحدة الوطن الواحد واعادة الملكية البائدة.. وهاهي تلفظ أنفاسها الاخيرة أمام تكاتف وصمود هذا الشعب وقيادته الحكيمة.. وتبدو اليمن السعيد مع اقتراب احتفالها بذكرى توحيدها السابعة عشرة كعروس في أبهى الحلل محمولة على أكتاف أبنائها في يوم عرسها المهيب يوم اعلان وحدتها ويوم انطلاقتها ووثوبها معلنة للعالم أجمع عزمها على النهوض بشعبها ووطنها الى فضاءات رحبة تتحقق فيها أماني واحلام مجتمعنا في التقدم والبناء..

رئيسة القطاع النسوي للمؤتمر الشعبي العام م/لحج

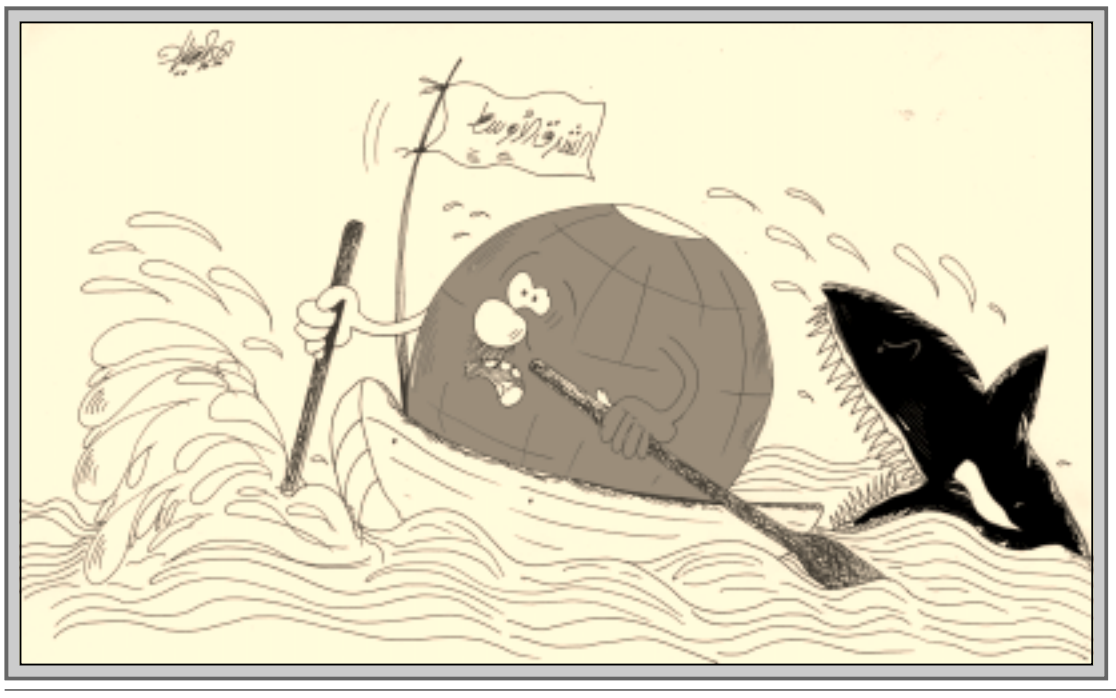

بوضوح

في ذكرى النكبة الأولى

ابـن النيل

■ تسعة وخمسون عاماً بالتمام والكمال.. على اغتصاب فلسطين التي نحب، ومن ثم.. اقامة كيان العدو الصهيوني كرأس حربة عدوانية متقدمة يجري تسخيرها كلما لزم الأمر لحماية مصالح القوى المعادية لارادة الشعوب، في هذه المنطقة الهامة من العالم.. ولتندلع شرارة صراعنا التاريخي مع مغتصبي حقوق اهلنا في الوطن المحتل، وان بقي الوضع على حاله منذ ذلك الحين والى يومنا هذا، دون التوصل الى حل للقضية المصيرية التي أشغلته، وربما يظل كذلك لسنوات وسنوات.. مالم يدرك جميعنا حقيقة ان الحق بغير القوة ضائع، وان السلام بغير امكانية الدفاع عنه استسلام، ذلك منطق هذا العصر.. ولعله منطق كل العصور، وان كان البعض من بني قومنا- مع الأسف الشديد- مايزال يراهن على إمكانية ان يتخلى بنو صهيون عن منطق العدوانية والتوسع، او ان يقبل قادة كيانهم العنصري المصطنع- على الأقل- بمبدأ الاحتكام الى قرارات الشرعية الدولية الصادرة في هذا الشأن.

سلسلة من الحروب العسكرية الضارية التي أرادها الصهاينة سبيلاً لاجبارنا على القبول بما لانريده ولانرضاه، من حيث اقرارنا بشريعة الاغتصاب تحت ذريعة انها الواقعية، والتي لم يكن آخرها بطبيعة الحال ما اصطلح على تسميته بالحرب السادسة بيننا وبينهم، وقد كان لبنان الشقيق مسرحاً لوقائعها الميدانية المضنية منتصف العام الماضي، على بشاعة ماتخللها من مجازر دموية بحق انساننا العربي هناك.

ويأتي كل هذا وذاك في وقت يدعي فيه كبار مسئوليهم بأنهم دعاة محبة وسلام وان ماترتكبه قوات جيشهم من اعتداءات عسكرية سافرة على العديد من بلداننا بين الحين والآخر، ومايتعرض له المغتصبة حقوقهم كل يوم.. تحت وطأة احتلالهم لأراضيهم، إنما لايعدو كونه نوعاً من الدفاع عن النفس على حد زعمهم، وكأنما نحن الذين ارتكبنا حماقة اغتصاب ماتوارثوه عن آبائهم وأجدادهم في غفلة من الزمن وفي غفلة من التاريخ.

فهل آن لملايينا ان تتحمل مسئوليتها كاملة.. كي تدخل في الحساب، بدلاً من أن تسقط من كل حساب؟! هذا هو السؤال..؟ وإلى حديث آخر.

لشعبنا العربي الوحدوي في ليبيا.. مع التحيـــة

▹ لانشك لحظة واحدة في عظمة شعبنا العربي في ليبيا وما يحمله هذا الشعب الوحدوي من حب لأشقائه في اليمن وكذا ما يحمله أيضاً من اعتزاز كبير بعظمة الانجاز الوحدوي الذي حققه اشقاؤه في اليمن في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، ولاشك ان هذه الاشراقات الأخوية العظيمة التي تجمع ا لشعبين في اليمن وليبيا تشكل وبكل ما تحمله من مدلولات ومعانٍ لوحة عروبية أصيلة تجعلهما يقفان على أرضية قوية وصلبة تمكنهما المزيد من الانطلاق صوب تحقيق أهدافها الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأمن والسلام الاجتماعيين..

وتنأى بهما عن كافة المخاطر والتهديدات التي تستهدف حاضرها ومستقبلها..ولكون هذه الاشراقات من القوة والصلابة والمكانة الرفيعة في نفوس ووجدان أبناء الشعبين فإن علاقاتهما الشعبية لن تهتز ولن تتزعزع مهما بدر عن النظام الليبي من مواقف استفزازية واستعداء لأشقائهم في اليمن وهو الاستهداف الذي وصل إلى حد المس بأمن واستقرار أشقائهم في اليمن من خلال الدعم غير المبرر الذي يقوم به نظام طرابلس لعناصر الإرهاب في بعض مناطق صعدة، وهي العناصر التي أخذت على عاتقها خدمة أجندة ومآرب أعداء الأمة من خلال ارتهانها لهذه الأجندة وقيامها بتعريض وطنها وانجازاته في الثورة والوحدة والديمقراطية ليس من أجل شيء سوى لخدمة اغراض وأهداف تصب جميعها في خدمة سيناريوهات اعداء الاستقرار والأمن والسلام والتعاون والتكامل بين أبناء الأمة.

● ان حالة الانزعاج الشعبية العارمة في أوساط شعبنا اليمني ضد تدخل نظام طرابلس في الشأن اليمني له ما يبرره الكثير.. فلم يكن شعبنا يتصور حدوثه خاصة في ظل ما يردده حاكم طرابلس في كل مناسبة ووقوفه المستمر مع اليمن ودعم وحدته ومسيرته التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

يحيى علي نوري

● كما ان هذا التدخل السافر والذي لم نكن نتمنى حدوثه حرك الذاكرة اليمنية وجعلها تقف من جديد أمام العديد من مشاهد التدمير والخراب التي لحقت بشعبنا جراء دعمه لعناصر التخريب قبل قيام الوحدة اليمنية والتي مازال شعبنا حتى اللحظة يعاني من ملايين الألغام التي قدمها القذافي لعناصر التخريب وتم زرعها في العديد من مناطق الوطن ومازالت تأثيراتها قائمة، في الأرواح والأموال..

● خلاصة القول إننا ندرك أن شعبنا العربي العظيم في ليبيا يقف مع أشقائه في اليمن قلباً وقالباً وأنه وبكل ما يحمله من اصالة عربية وروح وحدوية حقيقية يرفض تصرفات نظامه هذا بل ويعتبرها أعمالاً جنونية ومساً بسمعة الشعب الليبي لامبرر لها سوى أنها أعمال يحاول بها نظامه اشباع حاجاته ورغباته في العمل الإرهابي وان أدى ذلك إلى مزيد من عزلة بلاده التي ندرك أيضاً أنها تحلم بذلك اليوم الذي تخرج فيه من دائرة العزلة التي يعيشها جراء تصرفات النظام والتي كبدت الشعب الليبي الكثير من إمكاناته وسمعته على المستويين العربي والدولي..لشعبينا في اليمن وليبيا المزيد من الأمن والاستقرار والسلام والتوجه صوب التنمية والحراك الحضاري.. ولليبيا التي نحبها أرضاً وشعباً المزيد من تمنياتنا لها في بلوغ الحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية الحقة!!؟

عمالة الأطفال

■ بدأ اهتمام العالم بعمالة الاطفال منذ زمن بعيد، وتحديداً منذ عام ١٩١٩م، حين أبرمت أول اتفاقية دولية لتحديد الحد الأدنى للسن الذي يجوز فيها تشغيل الأطفال، ولكن هذه المشكلة أخذت مزيداً من الاهتمام العالمي في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، نظراً لأنها بدأت تأخذ أبعاداً انسانية واجتماعية واقتصادية، خاصة في الدول النامية، التي يتدنى فيها الدخل الفردي ويتزايد فيها عدد الاسر التي تعيش تحت خط الفقر..وأخذت مشكلة عمالة الأطفال تحتل حجماً كبيراً في وسائل الاعلام المختلفة، فصارت تنتقد الاساءات التي يواجهها الأطفال في العمل، وتفضح الانتهاكات التي يتعرضون لها في العمل..وتزايد الاهتمام الدولي بقضية عمالة الاطفال بعد صدور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩م، وكثر الحديث عن هذه القضية في وسائل الاعلام المختلفة بعد صدور اعلان المبادئ والحقوق الاساسية في العمل عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٨م، والذي فيه يعتبر القضاء على عمل الاطفال شرطاً في المعاملات التجارية، فدعا الاعلام الى رفض البضائع التي يشارك الاطفال في صنعها.

د.علوي عبدالله طاهر

وفي النطاق العربي بدأ الاهتمام الجاد بعمالة الاطفال عام ١٩٩٢م، والذي شارك فيه ممثلون عن المنظمات الدولية المعنية بالاطفال كمنظمة «اليونسيف» والذي تقرر فيه محاربة عمل الاطفال وعدم السماح بها على النطاق الاقليمي والقطري.

وتكمن خطورة عمالة الاطفال في كونها تسلب الانسان طفولته التي يفترض فيها أن تكون مخصصة لنمو الطفل وتعليمه ورفاهيته ولعبه فعمل الطفل من شأنه أن يحرم الطفل حقه في التعليم، وهو ما يتنافى مع بنود حقوق الطفل الدولية، الى جانب ما يحصل للطفل من أضرار صحية ونفسية. وقام باحثون بدراسة المجالات التي يعمل فيها الاطفال وحددوا مخاطرها والعواقب الناجمة عنها، واكتشفوا أن أكثر مجالات عمل الاطفال في الريف هي العمل في فلاحة الأرض، وهو عمل شاق على الطفل، خاصة عندما يضطر للعمل في ظروف صعبة، يتعرض بسببها لبعض الاصابات الجسمانية.كما كشفت بعض الدراسات أن أكثر مجالات عمل الاطفال في المدن هي العمل في المصانع والورش، أو جمع القمامة أو تجارة الأرصفة، والخدمة في المنازل ووسائل النقل، وأوضحت تلك الدراسات أن عمل الطفل في المصانع والورش يعتبر بالنسبة لسنه عملاً شاقاً ومجهداً، خاصة أن بعض اصحاب العمل يجبرون الطفل على العمل لأوقات طويلة باجور زهيدة، وهو ما يعرض الطفل لاصابات العمل، كما أوضحت أن عمل الطفل في جمع القمامة أو الاشياء المستعملة لبيعها أو اعادة استعمالها، من شأنه أن يعرض الطفل للحروق أو الجروح من الزجاج أو المعادن التي يجمعها.. كما أن عمل الاطفال لبيع البضائع على الأرصفة، أو عملهم في مسح الأحذية أو جر العربات، ربما يعرض الطفل الى الاستغلال وتحرش رجال الأمن والبلدية.

وكشفت بعض الدراسات مدى ما يتعرض له الطفل من جراء عمله في خدمة المنازل، حيث يجبر على الطهي والتنظيف في ضروف صعبة، ولساعات طويلة، مما يعرضه للايذاء البدني والجنسي، كما كشفت أن الدافع لعمل الطفل يرجع أحياناً الى اضطرار الطفل للعمل لسداد قرض أو دين استدانته الأسرة، فيجبر من جراء ذلك على العمل تحت ظروف قهرية وبالاكراه، وبذلك يفقد حريته، ويتعرض للايذاء البدني والجنسي، أما عمل الاطفال في وسائل النقل لأوقات طويلة مقابل أجور زهيدة، فإن ذلك يحرمهم من التعليم ويعرضهم للايذاء.. وكذا العمل في صيد السمك، فإن ذلك يجعل الطفل مجبراً للعمل في البحر لأوقات طويلة بصحبة صياد أو منفرداً، مما يعرضه للاعتداء الجنسي أو الغرق.وقد توصلت بعض الدراسات التي بحثت في أسباب تفشي ظاهرة عمل الاطفال في بلادنا الى أن أهم سبب هو تدني دخل الأسرة وما ينجم عنه من تفكك أسري، مما يضطر الطفل اللجوء الى العمل، كما أن تدني مستوى المعيشة في الأسرة عموماً يؤدي احياناً الى التسرب من المدرسة ونزوح الطفل من الريف الى المدينة، بحثاً عن مستوى معيشي أفضل..ومن أسباب تفشي ظاهرة عمل الاطفال في بلادنا عدم الاهتمام بتعليمهم يسهل على الطفل ترك المدرسة واللجوء الى العمل قبل الأوان، وما يشجعه على ذلك كون عمل الأطفال أقل كلفة، لعدم التزام بعض أصحاب الأعمال بالحد الأدنى للأجور، وربما لعدم وجود قوانين نافذة تحرِّم عمل الأطفال..ولمعالجة قضية عمالة الاطفال في مجتمعنا فإنني اقتراح القيام بجملة من الاجراءات، تأتي في مقدمتها ضرورة تحديد الحد الأدنى لسن التشغيل بأربعة عشر عاماً أو أكثر، وتحديد الأعمال الخطرة التي يحظر تشغيل الأطفال فيها، وعمل ضوابط لعمل الاطفال، ووضع قواعد للرعاية الصحية والطبية للأطفال الذين تضطرهم الظروف للعمل.

ونحب هنا أن نؤكد على أهمية الأخذ بنظام الاعانات الشهرية للعائلات التي ترعى أطفالاً، ولابد من وجود رقابة على أوجه صرف تلك الاعانات العائلية، حتى لا تنفق في أمور أخرى، وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة دعم الأسر المنتجة، وتوفير الأمن الصحي والاجتماعي للأسرة، والتوعية بمخاطر عمل الاطفال.

الاستثمار في الإنسان

الخطوات التي تتبناها حكومتنا الرشيدة في توسيع دائرة أفق الاستثمار في اليمن خطوات ايجابية ولاشك في انها تخدم قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية معاً، لكنها تظل قاصرة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار واقع الاستثمار البشري.. اعني واقع بناء الكوادر الوطنية القادرة على الابداع والانتاج في كافة المستويات والمجالات.. صحيح ان هناك خططاً طموحة في تكوين الأطر الفنية عبر المعاهد الفنية التي مازال اغلبها قيد الدراسة والتشييد، إلاّ ان الملاحظ ان كليات المجتمع القائمة اليوم في امانة العاصمة وفي عواصم المحافظات تعاني من عدم الاهتمام بها سواء على مستوى الكادر العلمي الاساتذة والمساعدين والفنيين والمدرسين او على مستوى الصيانة للمعامل المتعددة، فالكادر العلمي بحاجة ماسة الى الاهتمام به بحيث يستشعرون بأن وجودهم في كليات المجتمع وجود انتماء وارتباط دائم فهي كليات تنتج عملاً خلاقاً مبدعاً، وانتماء العاملين بها الى أعمالهم لن يحدث إلاّ اذا استمتعوا بأعمالهم وفي نفس الوقت حصلوا على حقوقهم المادية المجزية وعلى المكانة الاجتماعية اللائقة بهم.

فواقع هيئة التدريس بتلك الكليات يستدعي الالتفات والاهتمام والرعاية.. كما يتطلب الرقابة والمساءلة في حالة عدم اداء واجباتهم باخلاص وإتقان.

ان كليات المجتمع أساس من أسس بناء الكادر الفني الحقيقي المؤهل والممارس عملياً في معامل الكليات، لكن الملاحظ عدم التركيز على الجانب العملي والتطبيقي في تلك المعامل لأسباب متعددة، لعل أهمها ضرورة الالتفات الى الصيانة للاجهزة المتعددة والمتنوعة وخاصة اجهزة الكمبيوتر صيانة دورية تقوم على اسس علمية معروفة ومحددة في الأدلة الخاصة بها، فهي اجهزة حديثة كلفت الدولة الملايين من الدولارات.

علي صالح الجمره

لذا فإن الدعوة مفتوحة للاخ وزير التعليم الفني بزيارة كليات المجتمع ومعاملها ومبانيها سواء على مستوى امانة العاصمة صنعاء او على مستوى عواصم المحافظات التي توجد فيها تلك الكليات ليطلع على واقع حال الادارة وهيئة التدريس، وعلى واقع آليات العمل والاعتمادات المالية المحدودة وغير ذلك من جوانب العمل.. فهي تحتاج الى تكامل الجهود بين الوزارة وبين الادارة المباشرة في عمادة الكليات واقسامها المتعددة.. فالجميع يرحبون بالزيارة ويتطلعون الى تلمس واقع الحال.

وحديثنا هذا ليس معناه اننا ننكر الجهود المبذولة من قبل الحكومة او من قبل القائمين على تلك الكليات بقدرما نريد ان نساعد في لفت الانظار لحل المشكلات والصعوبات العالقة امامهم والحائلة دون تحقيق الاهداف المرسومة للتعليم في كليات المجتمع تحقيقاً كاملاً.. فهناك فعلاً صعوبات تواجههم لابد من تذليلها، فالاهتمام بكليات المجتمع اهتمام بجيل الحاضر والمستقبل، ولاشك ان الحكومة تقدر تلك الكليات وستقف مع تحقيق اهدافها كاملة.. فهي بحاجة الى تعاون الجميع.

كان الله في عون الحكومة

■ التساؤل الكبير الذي بات يشغل أذهان المواطنين حول الارتفاع الجنوني للأسعار وخاصة السلع التي لها علاقة مباشرة بمعيشة المواطن.. لا توجد له اجابة مبررة لاسيماً أن سعر الصرف ثابت ولم يطرأ عليه أي تغيير، وهو الحجة التي كان التجار دائماً يعلقون عليها جشعهم.. وأيضاً لم تتخذ الحكومة حتى الآن أي اجراء كرفع الجمارك أو الضرائب حتى نستطيع القول إن التجار معهم حق في المحافظة على أرباحهم وأموالهم.

ما يحدث هو عبارة عن تحدٍ واضح لافشال خطط الحكومة ودق اسفين بينها وبين المواطن بعد التصريحات الصريحة للدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء الذي أكد من خلالها أن النظام والقانون سيطبق على الجميع.. وهو ما يعني ألا أحد فوق القانون.

احمد ناصر الشريف

والسؤال هنا هو: هل تسارع الحكومة ممثلة في شخص رئيسها الدكتور علي محمد مجور لوضع حد للتلاعب بالأسعار وتقديم المتلاعبين بها الى المحاكمة.. أو على أقل تقدير تقوم الحكومة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في عدد من اجتماعاتها التي عقدتها مؤخراً وركزت فيها على أهمية ضبط الانفلات السعري للمواد الغذائية والسلع الأساسية وما تمخض عن تلك الاجتماعات من إجراءات وقرارات تصب بالدرجة الأولى في مصلحة استقرار الأحوال المعيشية للمواطنين وباعتبار أن ذلك هو ما التزمت به الحكومة في برنامجها ونالت بموجبه الثقة من مجلس النواب.. وقد تناولت صحيفة «الثورة» في افتتاحيتها يوم السبت الماضي هذا الجانب بالتفصيل بحكم كونه الموضوع الحيوي الذي يجب أن يتصدر أولويات واهتمامات الحكومة خاصة أن معالجة وتجاوز حالة الاختلال السعري من القضايا المهمة التي لا يجب التهاون فيها.

إذاً فإن الاجراءات والقرارات التي يتم اتخاذها ازاء أية قضية من القضايا اذا لم تقرن بالفعل ويتم تطبيقها على أرض الواقع فإنها تبقى حبراً على ورق ولا معنى لها.. بل ويشجع عدم تطبيقها أصحاب الضمائر الميتة على التمادي في غيهم وإن كان الأمر لم يعد يهدف من قبل هؤلاء الى تحقيق الكسب السريع والأرباح الفاحشة وامتصاص دم المواطن من ذوي الدخل المحدود بقدر ما يهدف الى ايجاد عمل مخطط له جيداً وتديره عصابة جشعة تعمل على تأجيج الأوضاع المعيشية للمواطنين الغرض منه إلحاق الضرر بالسلم الاجتماعي وضلوع بعض القوى التي تعمل على احباط توجهات الحكومة الهادفة الى وضع آلية لاستقرار الأسعار.. ولا نعتقد أن ما نشر في صحيفة «٢٦ سبتمبر» في عددها الأخير تحت عنوان «جنون الأسعار» والاشارة فيه الى وجود مثل هذا المخطط قد جاء من فراغ.

أتذكر أنه قبل تكليف الدكتور علي محمد مجور بتشكيل الحكومة بفترة قصيرة كان قد أصدر توجيهاته وهو وزيراً للكهرباء بقطع التيار على المتخلفين عن السداد أياً كانوا وتحصيل الديون المتراكمة لدى الوجهاء والنافذين.. فسارعت يومها بكتابة مقال في صحيفة «الميثاق» أشدت فيه بهذا الاجراء المتخذ من قبله وقلت إنه من الصعب تنفيذه قياساً بالتجارب السابقة.. وفي نفس الاسبوع الذي نشر فيه المقال التقيت بالدكتور علي محمد مجور في مجلس الوزراء أثناء مشاركته في اجتماعات اللجنة اليمنية-الأردنية المشتركة فقال لي: يا شريف أنت شككت في صحيفة «الميثاق» في تنفيذ التوجيهات.. قتل له: سنرى.. ولم تمض بعد ذلك إلاّ فترة قصيرة فصدر قرار جمهوري يكلفه بتشكيل الحكومة وتوجيهاته في وزارة الكهرباء بقيت كما هي ولم تنفذ حتى الآن.. وعليه لا نملك إلاّ أن نقول كان الله في عون الحكومة وفي عون رئيسها الدكتور مجور.